

البراك: الحكومة المنتخبة هي الحل الوحيد لمشاكل البلاد

خلال ندوة التيار التقدمي بعنوان «الطعن الحكومي بقانون الدوائر» أمس الأول



مسلم البراك متحدنا



الحضور يتابعون الندوة (إسامة أبو عطية)

المطلب الثالث يتمثل في تشكيل جبهة شعبية واسعة لمواجهة المخطط السلطوي ولا أن يحتكر الحراك على جهة واحدة، أما د. خالد الكفيفة فقد قال إن طلب الحكومة تعديل الدوائر غير قانوني بسبب شرط وجود المنازعات لقبول الدعوة، إذ لا أثر للحكم فيها على الفصل في المطالبات الموضوعية، وأفاد في المطالبات بأن المحكمة الدستورية لديها احتمالات في الحكم بأن تعدل شكلاً وترفضه مضموناً أو أن تحكم في إلغاء البندين (1 و2) أي تعديل نسب الدوائر وزيادة عدد الأصوات فيأتي ذلك عكسياً لتوجه الحكومة والاحتمال الأخير أن قبلت الطعن بمواده وإلغائها سيعود العمل بقانون 25 دائرة.

التقدمي بعنوان «الطعن الحكومي بقانون الدوائر» مساء أمس الأول في ديوان ناصر ثلاب الهاجري في منطقة مبارك الكبير تحدث فيها مسلم البراك وأحمد الدين ود. خالد الكفيفة. ومن جانبه، قال أمين عام التيار التقدمي أحمد الدين إن السلطة تسعى إلى مخططة تخفيض المطالب الشعبية وحصرها، كما كان في السابق والعودة إلى الدائرة 25 مع أن أهل الكويت قبل المجلس التأسيسي كانوا يطالبون بأن تكون الانتخابات دائرة واحدة لأن مجلس 1938 بدائرة واحدة كذلك المجالس النوعية أيضاً فلا أحد يزايد على أحد فمن حق الشعب رفض الزج بالمحكمة الدستورية في الصراعات

قال النائب مسلم البراك إن الحكومة الحالية لا يمكن التعامل معها بحسن النية وذلك لحديثها عن العدالة وهي أبعد ما يكون عن ذلك، مشيراً إلى أن الدوائر الخمس الحالية هي أفضل منظومة لتحقيق العدالة. وأضاف البراك أن من يحاول جر الأغلبية إلى الطائفية غلطاً فالكويت لا يمكن أن تكون إلا بكل فئاتها، لافتاً إلى أن الأصوات التي حصل عليها لم تكن من قبيلته فقط، وإنما من قبائل وعوائل مختلفة ومن أطراف متعددة من أبناء الكويت، مؤكداً أن حل مشكلة البلد لن يكون إلا من خلال حكومة منتخبة يتم تجريدها أربع سنوات ويكون التقويم الشعب.

أطباء بلا حدود تعليق أنشطتها بسبب تصاعد عمليات القتل الجماعي التي تمارسها الجماعات البوذية المتطرفة ضد المسلمين والتي تقف فيها السلطات البورمية عاجزة عن حماية هؤلاء السكان الذين يشكلون 10٪ من إجمالي سكان بورما، واضطرار الآلاف منهم إلى الهرب فزعاً وهدلاً إلى الدول المجاورة التي تقوم بإعادتهم مرة أخرى ليلاقوا المزيد من الأعداء الجماعية. وشدد الدقباسي على ضرورة قيام المجموعة العربية في الأمم المتحدة بالتحرك نحو طلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لحماية الأقلية المسلمة في بورما مما تتعرض له من أعمال القتل والترويع قد تزيد في إقليم أراكان خاصة بعد إعلان الأمم المتحدة سحب قسم من موظفيها من المناطق التي تشهد المواجهات لأسباب أمنية، كما أعلنت منظمة



عبد اللطيف العميري

العميري: تشكيل جبهة وطنية لحماية الدستور خطوة إيجابية

قال النائب السابق عبداللطيف العميري إن تشكيل جبهة وطنية لحماية الدستور خطوة إيجابية للأغلبية لإشراك شخصيات وفعاليات من خارج الأغلبية تحت هذا الشعار الذي يجب ألا يختلف عليه، وأضاف العميري أنه لا يوجد أي مانع دستوري أو قانوني لإنشاء جبهة وطنية لحماية الدستور، ومن لديه أطروحات ومبادئ مقنعة بها فيلوسس جبهة أخرى.

الدقباسي يدعو البرلمانات العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لحماية وإنقاذ مسلمي الروهينجا

وجهه رئيس البرلمان العربي، علي الدقباسي، نداه عاجلاً للبرلمانات العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ التدابير والإجراءات لحماية وإنقاذ مسلمي الروهينجا في إقليم أراكان بجمهورية ميانمار (بورما) من تصاعد عمليات الاضطهاد والعنف الجماعي والتطهير العرقي التي يتعرضون لها من جماعات بوذية متطرفة. وقال الدقباسي في بيان له أن ما يجري في إقليم أراكان من إبادة جماعية لمسلمي بورما يعد «تمييزاً عنصرياً» و«خرقاً فاضحاً» للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللعهود والاتفاقيات الدولية الصادرة في هذا الشأن وبخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 2005 المتعلق بمبدأ المسؤولية الدولية لحماية مواطني الدول الذين يتعرضون لانتهاكات عرقية، وتتطلب تدخلاً دولياً إنسانياً عاجلاً لإنقاذهم مما يتعرضون له من مذابح ومجازر وحشية. وأضاف، رئيس البرلمان العربي، أن أعمال القتل والترويع قد تزيد في إقليم أراكان خاصة بعد إعلان الأمم المتحدة سحب قسم من موظفيها من المناطق التي تشهد المواجهات لأسباب أمنية، كما أعلنت منظمة

وأضاف، رئيس البرلمان العربي، أن أعمال القتل والترويع قد تزيد في إقليم أراكان خاصة بعد إعلان الأمم المتحدة سحب قسم من موظفيها من المناطق التي تشهد المواجهات لأسباب أمنية، كما أعلنت منظمة

وأضاف، رئيس البرلمان العربي، أن أعمال القتل والترويع قد تزيد في إقليم أراكان خاصة بعد إعلان الأمم المتحدة سحب قسم من موظفيها من المناطق التي تشهد المواجهات لأسباب أمنية، كما أعلنت منظمة



علي الدقباسي



جانب من الحضور ويبدو أحمد الدين ومحمد الجاسم

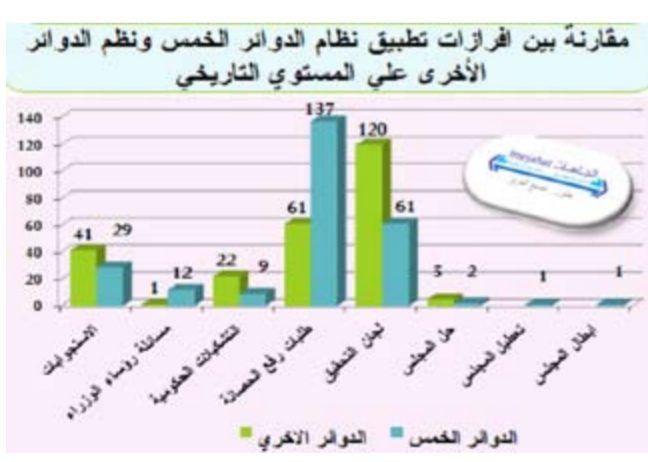
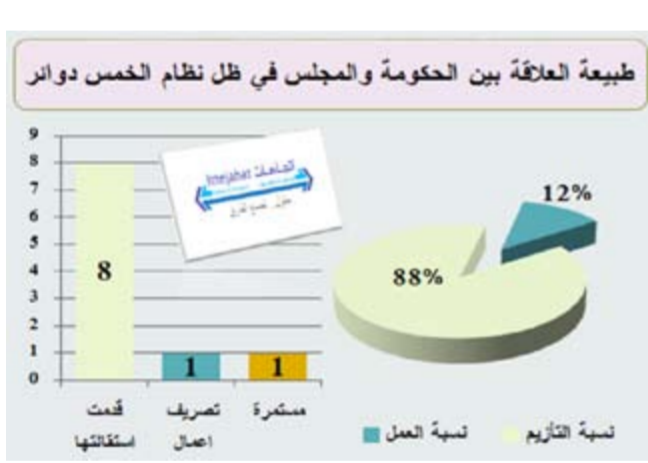
المطر: تدخل الطيران المدني في «الكويتية» مرفوض

قال النائب في المجلس المبطل د. محمد المطر أنه يجب على الوزير المعني بالتدخل لإيقاف استمرار تدخل الطيران المدني في الأمور التشغيلية للمخطوط الكويتية وتحديد دائرة العمليات. وطالب د. المطر الوزير بفتح تحقيق بهذا الأمر ومحاسبة المقصر واستتصاله من منصبه ومكافأة المحسن.



د. محمد المطر

«اتجاهات»: مجلس 85 الأقوى بتاريخ الحياة النيابية كان نتاج الدوائر الـ 25



فقط، حيث تجسد ذلك التعاون في الشكل الإجرائي مع حكومة تصريف الأعمال المؤقتة. قضايا الخمس وأكد «اتجاهات» أنه بالرغم من كون المطالبات بإقرار الدوائر الخمس كانت نابعة من تطوير العملية السياسية نحو تعزيز المكتسبات الدستورية وتحقيق التنمية داخل البلاد، إلا أن عملية التطبيق أفرزت واقعا مختلفا عن تلك الأهداف المرجوة بعد الكشف عن قضية الإبداعات المليونية ثم التحويلات الخارجية بالإضافة إلى واقعة اقتحام المجلس، علاوة على تشابك ملف العلاج بالخارج.

وأوضح تقرير «اتجاهات» أنه مع إقرار الدوائر الخمس، تحولت طبيعة المسألة السياسية لأعضاء الحكومة، بحيث صارت أكثر حدة، فمن أول مجلس لتطبيق القانون، وجه النواب أربعة استجوابات، كانت جميعها لرئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، وهو ما أدى إلى حل المجلس بعد تعمس تحقيق التعاون بين طرفي السلطة، وبشكل عام، فإن استجوابات الدوائر الخمس توجهت في جزء كبير منها لمنصب رئيس الوزراء، بنسبة 41.3٪، ومثلها للوزراء الشيوخ، في حين بلغت نسبة الاستجوابات المقدمة لبقية الوزراء 17.2٪، فقط من إجمالي الاستجوابات.

وأشار التقرير إلى أن العلاقة بين الحكومات التي تزامنت مع تطبيق قانون الدوائر الخمس تكاد تنعدم فيها حالات التعاون مع مجلس الأمة، حيث تعاقبت عشر حكومات خلال فترة التطبيق، انتهت ثمانية منها للاستقالة بعد حالة من التازيم من جانب النواب وتقديم العديد من الاستجوابات، في حين تستمر الحكومة الحالية في عملها، كما انتهت حكومة تصريف الأعمال المؤقتة، وبذلك فإن العلاقة بين السلطتين غلبت عليها الصفة التازيمية بنسبة 88٪، في حين شكّل التعاون نسبة بسيطة توقفت عند 12٪

ومن اللافت أن مجلس الأمة حتى نهاية الفصل التشريعي الحادي عشر أنجز 3004 قوانين بنسبة 96.2٪ من إجمالي القوانين المنجزة في تاريخ مجلس الأمة، بينما تم إنجاز 119 قانوناً في ظل الدوائر الخمس، بنسبة 3.8٪ فقط، مع العلم أن مجلس 2012 الماضي ببطلانه أنجز 8 قوانين وتم رد نصفها.

وتطور التصعيد النيابي وأوضح تقرير «اتجاهات» أنه مع إقرار الدوائر الخمس، تحولت طبيعة المسألة السياسية لأعضاء الحكومة، بحيث صارت أكثر حدة، فمن أول مجلس لتطبيق القانون، وجه النواب أربعة استجوابات، كانت جميعها لرئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، وهو ما أدى إلى حل المجلس بعد تعمس تحقيق التعاون بين طرفي السلطة، وبشكل عام، فإن استجوابات الدوائر الخمس توجهت في جزء كبير منها لمنصب رئيس الوزراء، بنسبة 41.3٪، ومثلها للوزراء الشيوخ، في حين بلغت نسبة الاستجوابات المقدمة لبقية الوزراء 17.2٪، فقط من إجمالي الاستجوابات.

وأشار التقرير إلى أن العلاقة بين الحكومات التي تزامنت مع تطبيق قانون الدوائر الخمس تكاد تنعدم فيها حالات التعاون مع مجلس الأمة، حيث تعاقبت عشر حكومات خلال فترة التطبيق، انتهت ثمانية منها للاستقالة بعد حالة من التازيم من جانب النواب وتقديم العديد من الاستجوابات، في حين تستمر الحكومة الحالية في عملها، كما انتهت حكومة تصريف الأعمال المؤقتة، وبذلك فإن العلاقة بين السلطتين غلبت عليها الصفة التازيمية بنسبة 88٪، في حين شكّل التعاون نسبة بسيطة توقفت عند 12٪

الحصانة بشكل غير مسبق، ووفق إحصائيات مؤكدة، قدم في تاريخ الحياة النيابية حتى إبطال مجلس 2012 بحكم المحكمة الدستورية فور إقرار قانون الدوائر الخمس، غير أن هذا الوعد ذهب أدراج الرياح ولم يقدم أي من النواب استقالته بعد أن أقر مجلس 2006 قانون الدوائر الخمس في أولى جلساته، وقد شهد هذا المجلس عددا من الاستجوابات التي اطاحت بعدد من الوزراء.

أوضح «اتجاهات» أنه منذ التطبيق الفعلي لنظام الدوائر الخمس في مايو 2008، حتى قرار المحكمة الدستورية في 20 يونيو 2012 بعودة مجلس 2009 وإبطال مجلس 2012، شهدت الكويت 3 مجالس منتخبة عبر نظام الدوائر الخمس، ودراسة كافة المجالس التي مرت على الكويت فإثر المجالس الثلاثة الأخيرة (2008 - 2009 - 2012) تعتبر الأكثر تازيماً، حيث أفرزت توجيهه 29 استجواباً، بمعدل 7 استجوابات في العام الواحد، بالإضافة إلى توجيهه 12 استجواباً لرؤساء الوزراء، 11 منها للشيخ ناصر المحمد، واستجواب للشيخ جابر المبارك.

وأضاف «اتجاهات» أنه نتيجة لهذا التازيم، فقد تأثرت معدلات الإنجاز التشريعي، حيث تكشف الإحصائيات أن مجلس الأمة منذ تأسيسه أنجز 3123 قانوناً بما فيها قوانين الجزائيات وقوانين الاتفاقيات،

المجالس الانتخابية لأغلب مرشحي المعارضة حملت شعار «نبيها خمسة»، وتعهد حينها عدد من هؤلاء النواب بتقديم استقالاتهم فور إقرار قانون الدوائر الخمس، غير أن هذا الوعد ذهب أدراج الرياح ولم يقدم أي من النواب استقالته بعد أن أقر مجلس 2006 قانون الدوائر الخمس في أولى جلساته، وقد شهد هذا المجلس عددا من الاستجوابات التي اطاحت بعدد من الوزراء.

أوضح «اتجاهات» أنه منذ التطبيق الفعلي لنظام الدوائر الخمس في مايو 2008، حتى قرار المحكمة الدستورية في 20 يونيو 2012 بعودة مجلس 2009 وإبطال مجلس 2012، شهدت الكويت 3 مجالس منتخبة عبر نظام الدوائر الخمس، ودراسة كافة المجالس التي مرت على الكويت فإثر المجالس الثلاثة الأخيرة (2008 - 2009 - 2012) تعتبر الأكثر تازيماً، حيث أفرزت توجيهه 29 استجواباً، بمعدل 7 استجوابات في العام الواحد، بالإضافة إلى توجيهه 12 استجواباً لرؤساء الوزراء، 11 منها للشيخ ناصر المحمد، واستجواب للشيخ جابر المبارك.

وأوضح «اتجاهات» أنه منذ التطبيق الفعلي لنظام الدوائر الخمس في مايو 2008، حتى قرار المحكمة الدستورية في 20 يونيو 2012 بعودة مجلس 2009 وإبطال مجلس 2012، شهدت الكويت 3 مجالس منتخبة عبر نظام الدوائر الخمس، ودراسة كافة المجالس التي مرت على الكويت فإثر المجالس الثلاثة الأخيرة (2008 - 2009 - 2012) تعتبر الأكثر تازيماً، حيث أفرزت توجيهه 29 استجواباً، بمعدل 7 استجوابات في العام الواحد، بالإضافة إلى توجيهه 12 استجواباً لرؤساء الوزراء، 11 منها للشيخ ناصر المحمد، واستجواب للشيخ جابر المبارك.



خالد المضاحكة

«عدم الاستقرار» أبرز ما خلفه نظام الخمس.. 9 حكومات وثلاثة مجالس

المجالس الثلاثة الأخيرة الأكثر تازيماً في تاريخ الحياة النيابية الكويتية

أصدر مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد المضاحكة تقريراً مفصلاً يتناول فيه الحياة النيابية والمسياسية داخل الكويت بعد تعديل نظام الانتخاب إلى خمس، ومقارنتها بالدوائر الأخرى قبل هذا التاريخ، حيث أكد التقرير أن المتابع للحياة السياسية يلحظ بوضوح الأزمات المتلاحقة في البلاد واحدة تلو الأخرى منذ إقرار الدوائر الانتخابية الخمس، حيث بدت استهدافات النواب للوزراء أكثر حدة، واستهدفت بالدرجة الأولى رؤساء الحكومات والوزراء الشيوخ، كما ظهرت حالة التشنج وانفلات الخطاب في الممارسة البرلمانية بين النواب بشكل ملفت بلغت ذروتها في بعض الحالات، وشهدت فترات شتائم وتعارك بالأيدي تحت قبة البرلمان، ونتيجة لهذا التازيم بين السلطتين، انخفضت الفواتر التي تم إنجازها خلال السنوات الأخيرة بنسبة كبيرة.

ويشير التقرير إلى أن الأزمات بدأت بعد أن صوت 14 نائباً لصالح الدوائر الخمس في ديوان النائب محمد براك المطير، عبر توجيه الاستجواب الأول في تاريخ الحياة السياسية لرئيس الوزراء السابق - سمو الشيخ ناصر المحمد - على خلفية المطالبة بإقرار الدوائر الخمس، الأمر الذي أدى إلى حل مجلس الأمة في مايو 2006، وبالرغم من حل المجلس واستقالة الحكومة الأولى للشيخ المحمد، إلا أن

الحدث	في جميع الدوائر	في الدوائر الخمس	النسبة
استجوابات	70	29	41.4٪
مسألة رئيس الوزراء	13	12	92٪
تشكيلات حكومية	31	9	29٪
طلبات رفع الحصانة	198	137	69.2٪
لجان التحقيق	181	61	33٪
مرات حل المجلس	7	2	28.5٪
تعطيل المجلس (مرسوم التأجيل)	1	1	100٪
إبطال المجلس (حكم الدستورية)	1	1	100٪